

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي Quantitative Analysis of Political Phenomena: a Study in the Logic of Positivist Justification

محمد الطاهر عديلة *

جامعة محمد بوضياف/ المسيلة

mohamedtahir.adila@univ-msila.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021/01/12 تاريخ قبول المقال: 2021/02/11 تاريخ نشر المقال: 2021/03/14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف المنطق الفلسفي والمعرفي الكامن وراء الدعوة إلى استخدام المناهج الكمية في البحوث السياسية، متسائلة في الوقت ذاته، عن إمكانية ووسائل تحقيق هذا الهدف، وعن العقبات التي يمكن أن تعترضه. ولقد توصلت الدراسة إلى أن تبنيّ الوضعيّة كتوجه (فلسفي، أنطولوجي، وإبستمولوجي) اقتضى، حتماً، توافقاً منهجياً تجريبياً يساير هذا التوجه، وذلك عن طريق تكميم الظاهرة السياسية والتعبير عنها بدلالة الأرقام والبيانات الإحصائية، بغية تحليلها وتفسيرها، وتعميم النتائج المستخلصة منها فيما بعد. إلا أن العقبات التي وقفت حائلاً دون إمكانية الاستخدام الواسع للمناهج الكمية قد أبانت عن ضرورة الإستعانة بالمناهج النوعية من أجل فهم وتفسير أفضل.

الكلمات المفتاحية: التحليل الكمي، المناهج الكمية، المناهج النوعية، الوضعيّة، الظاهرة السياسية.

Abstract:

This study asks: Why should quantitative methods be used in political research? What is the possibility and means to achieve this use? What are the obstacles that can be faced. The study concluded that adopting the positivism as a trend (philosophical, ontological, and epistemological) necessitated an experimental methodological agreement in line with this trend, by measuring the political phenomenon and expressing it in terms of numbers and statistical data, in order to analyze and explain it, and to generalize the conclusions drawn from it later. However, the obstacles that impeded the possibility of widespread use of quantitative methods demonstrated the necessity of using qualitative methods for better understanding and explaining.

* المؤلف المرسل

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

Keywords: Quantitative Analysis, Quantitative Methods, Qualitative Methods, Positivism, Political phenomenon.

المقدمة

تعتبر المنهجية العلمية أداة ذات أهمية كبرى في معرفة المناهج والأساليب الواجب استخدامها في إعداد بحث علمي ما، سواء تعلق الأمر بتحقيق مخطوطة، أو أطروحة تخرج أكاديمي، أو تقارير ودراسات علمية لهيئات حكومية أو مؤسسات خاصة. وبشكل عام، يمثل المنهج العلمي أداة اكتشاف الحقائق العلمية حول العالم الذي نعيش فيه، وأداة اكتشاف والتحقق من مختلف النظريات التي نبني عليها فهمنا وتحليلنا لمختلف الظواهر التي ندرسها.

ويرتبط المنهج العلمي ارتباطاً وثيقاً بوجهة نظر فلسفية ما، تحدد موقف العقل البشري تجاه الموضوع، وكيفية التعامل معه¹. فالمنهج التجريبي على سبيل المثال يجد مبرراته الفلسفية والمعرفية في الإتجاه الوضعي Positivism، بحيث يركز على معطيات الخبرة الحسية التي يمكن استخلاصها من الواقع الاجتماعي (الموضوعي)، أي المنفصل والمستقل عن الذات الباحثة. وهكذا الأمر بالنسبة لجميع المناهج في العلوم الاجتماعية، فهي دائماً ما تتطلب ابتداءً اتخاذ موقف فلسفي من الموضوع المراد بحثه أو دراسته، لأنها تمثل وسائل فهم وتفسير هذا الموضوع.

يميز علماء المنهجية، في الغالب، بين نمطين من الإتجاهات الفلسفية الكبرى التي تسند وتحدد الخيارات المنهجية: الإتجاه الفلسفي الوضعي الذي يقود إلى تبني المناهج الكمية في دراسة الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية؛ والإتجاه الفلسفي ما بعد الوضعي الذي يدافع عن خيار تبني المناهج النوعية بوصفها الأنسب والأكثر ملائمة لطبيعة الظاهرة الاجتماعية. لكن بالعودة إلى النزعة العلمية والرغبة في تقفي آثار العلوم الطبيعية والفيزيائية، وتبوء منزلتها فيما يخص التقدم والإنضباط المنهجي والدقة في التعبير عن النتائج والقدرة على التعميم الواسع، فإن العلماء والباحثين يراهنون على دور المناهج الكمية في بلوغ هذا الهدف، مسترشدين في ذلك بما يمكن أن تُمدِّهم به المناهج المطبقة في دراسة الرياضيات والفيزياء والطبيعة.

من هنا تتبع إشكالية هذه الدراسة والمتمحورة حول الأسئلة التالية: ما المقصود بالتكميم والتحليل الكمي؟ لماذا ترتبط المناهج الكمية بالإتجاه الفلسفي الوضعي؟ هل يمكن إخضاع الظواهر السياسية لعمليات التكميم والتحليل الكمي؟ ما العوائق التي يمكن أن تحول دون النتائج المرجوة من تبني استخدام

¹ غراويتز مادلين، مناهج العلوم الاجتماعية: منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة سام عمار، ط1، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 1993، ص10.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التعبير الوضعي

المناهج الكمية في دراسة الظواهر السياسية؟ وهل يمكن تجاوز مثالب المناهج الكمية بالجمع بينها وبين المناهج النوعية من أجل فهم وتفسير أفضل للظاهرة السياسية؟ والإجابة الأولية (الفرضية) التي نسوقها في بداية هذه الدراسة تركز على فكرة أنه: رغم التقدم الكبير والإنتشار الواسع لاستخدام المناهج الكمية في دراسة الظواهر السياسية، خاصة الأبحاث المنجزة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن طبيعة الظاهرة السياسية دائماً ما تقف حاجزا أمام نجاح عمليات التكميم والتحليل الكمي، وتستدعي ضرورة الإنفتاح على التعددية المنهجية.

إن الهدف من هذه الدراسة قد تَوَضَّحَ بشكل كبير من خلال ما ورد في بداية المقدمة، وبشكل أكثر تحديداً، من خلال الأسئلة التي وردت في إشكالية الدراسة والفرضية المقترحة. وأزيد عليهما تذكير الطلبة والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية بضرورة التنبيه، عند إنجاز البحوث والدراسات العلمية، إلى عدم إهمال أو إغفال ذلك الترابط القائم بين الخيارات المنهجية المتبعة والأنساق المعرفية والنظرية التي تحكمها، فصحيح أن طبيعة المنهج ترتبط بطبيعة الموضوع المراد دراسته، لكن تحديد طبيعة الموضوع تخضع لمواقفنا وقناعاتنا النظرية والمعرفية المسبقة.

المبحث الأول: مفهوم التكميم والتحليل الكمي

يواجه الطلبة والباحثون في العلوم الاجتماعية عدداً من المصطلحات والتسميات في التعبير عما يقابل اللفظة الإنجليزية Quantification، فنجدهم يستخدمون التكميم والتكمية والقياس الكمي. ونلاحظ هنا تكرار الإشتقاق اللغوي من لفظ "كمية" Quantity بين التسميات السابقة، وإضافة كلمة "قياس" في التسمية الثالثة، وعلى نحوها تُضاف كلمة "كمي" للعديد من المصطلحات لتضفي عليه طابع "الكم". فنجد على سبيل المثال البحث الكمي والمنهج الكمي والتحليل الكمي والأسلوب الكمي. وكلها مصطلحات تتقاطع فيما بينها إلى حد كبير، وفي بعض الأحيان تستخدم كمترادفات في الإشارة إلى عملية الترقيم أو التعبير بلغة ودلالة الأرقام عن شيء ما.

تشير مادلين غراويتز إلى أن "التكميم يعني الترقيم، وحساب الوحدات وتعداد الأشياء الواجبة دراستها أو وصفها وتسجيل تكرار حدوث ظاهرة [ما]". وحسبها يقتضي الحسابُ والعُدُّ التشابهَ الدقيقَ بين الوحدات المحدودة، وهذا يتطلب تعاريف محددة وأصناف متجانسة للمعدودات². وفي موضع ثانٍ تربط غراويتز التكميم بعلم وعملية القياس، إذ لا يمكن تكميم ما لا يمكن قياسه. ترجع فكرة تكميم الظواهر الاجتماعية بواسطة القياس إلى مطلع القرن العشرين، أين سادت نزعة في العلوم الاجتماعية تؤكد على

² المرجع نفسه، ص30.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبيرير الوضعي

أن العلم يعني القياس، وأن القياس واجبُ الإستخدام متى ما تسنى للباحث وصف الأشياء التي يدرسها بالأرقام³. ويؤكد وليد عبد الحي أن النجاح المتزايد في قياس المتغيرات وتحويلها إلى متغيرات "كمية" في العلوم الإجتماعية، قد ضاعف من فرص انتشار وتبني المنهج الكمي بين الباحثين، ذلك أنه يوفر إمكانيات كبيرة لبناء نماذج رياضية تستطيع قياس المتغيرات المتحركة في الظواهر المختلفة⁴.

وللتكثير مزايا عديدة: إذ يؤدي تحويل البيانات النوعية إلى بيانات كمية إلى زيادة مستوى دقة النتائج، ويتيح جمع بعض البيانات التي لا يمكن جمعها بتقنيات أخرى، كما أنه يُمكن الباحثين من الإستخدام المتماثل لأدوات القياس، وبالتالي يقلل من تدخل وتأثير ذاتية الباحث على سير البحث⁵.

وكما ذكرنا سابقا فإن مفهوم التكثير هو قاعدة البناء للمصطلحات الأخرى التي تأخذ منه صفتها ووصفها. فالبحث الكمي مثلاً يُعرّف بأنه "شرح الظواهر من خلال جمع البيانات الرقمية التي يتم تحليلها باستخدام الأساليب القائمة على الرياضيات (خاصة الإحصاء الرياضي)"⁶. في هذا الإطار يستخدم الباحثون البيانات⁷ التي يتم جمعها من عدد لا يحصى من المصادر، كاستطلاعات الرأي وبيانات التصويت مثلاً، لوصف الظواهر محل الاهتمام واختبار الأنماط والإرتباطات بين عامل واحد (متغير مستقل أو توضيحي) وآخر (متغير تابع أو متغير نتيجة). ويعرّف جون كريسول البحث الكمي بأنه "وسيلة لاختبار النظريات الموضوعية، من خلال فحص العلاقة بين المتغيرات. هذه الأخيرة، يمكن قياسها بشكل نموذجي، بحيث يمكن تحليل البيانات المرقمة باستخدام العمليات الإحصائية"⁸. وهناك تعريف آخر للبحث الكمي على أنه "عملية استقصاء تبحث في مشكلة محددة، تعتمد على اختبار نظرية تقاس بالأرقام، وتحلل باستخدام تقنيات إحصائية. وبالتالي فإن البحث الكمي يتضمن تحليل البيانات

³ ناجي بدر إبراهيم، الأساليب الكمية في علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص126.

⁴ وليد عبد الحي، تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية، استشراف للدراسات المستقبلية، العدد الأول، 2016، ص30.

⁵ غراويتز مادلين، مرجع سابق، ص.ص37-38.

⁶ Katelyn E. Stauffer and Diana Z. O'Brien (2018), Quantitative Methods and Feminist Political Science, <https://bit.ly/3m3I46c>, (18/10/2020).

⁷ البيانات Data هي ملاحظات أو معطيات أولية حول الواقع، تنتج عن عملية البحث، وتكون في شكل مادة خام، إذا ما تمت عملية معالجتها تتحول إلى معلومات Informations. وعلى الرغم من أن جمع البيانات يعد جزءاً لا يتجزأ من وظائف مناهج البحث، إلا أن البيانات تتكون من كلمات في البحث النوعي، ومن أرقام في البحث الكمي، مما يؤدي إلى أن تختلف عملية جمع البيانات اختلافاً كبيراً بالنسبة لنمطي البحث: الكمي والنوعي. انظر في ذلك:

Jencik Alicia, Qualitative versus Quantitative Research, in John. T. Ishiyama and Marijke Breuning (eds), 21st Century Political Science: a Reference Handbook, SAGE Publications, 2011, UK, p509.

⁸ Khaldi Kamel, Quantitative, Qualitative or Mixed Methods Research: which Research Paradigm to use?, Lettres et Langues, Vol 10, No 14, 2017, p148.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

العديدية"⁹. ويهدف البحث الكمي في الغالب إلى فحص حالات أو جوانب معينة من الظواهر لتحديد ما إذا كانت التعميمات التنبؤية لنظرية ما صحيحة أو لاختبار الفرضيات السببية. ويتم إيراد تعاريف للمنهج الكمي تقارب في مضمونها معنى البحث الكمي، مع فارق اللغة والإصطلاح بين لفظتي البحث والمنهج. يتعامل المنهج الكمي مع "التحقيق التجريبي للظواهر التي يمكن ملاحظتها من خلال التقنيات الإحصائية أو الرياضية أو الحسابية"¹⁰. يُبرز هذا التعريف التوجه المنهجي التجريبي في التعامل مع جمع البيانات حول موضوع بحث معين، ويعكس المفهوم الوضعي للعلم ومنهجه. في هذا الصدد، يحتاج كل من جودي وجيوف باين أن "المناهج الكمية (التي عادة ما تستخدم المنهج الاستنباطي) تسعى إلى كشف الانتظام في حياة الإنسان، عن طريق فصل وتجزئة العالم الاجتماعي إلى مكونات تجريبية تسمى متغيرات، يمكن تمثيلها عددياً على شكل ترددات أو معدلات، ويمكن استكشافها من خلال التقنيات الإحصائية، والوصول إليها من خلال المحفزات التي يقدمها البحث والقياس المنهجي"¹¹. فالمنهج الكمي هنا يركز على جوانب السلوك الاجتماعي التي يمكن قياسها وتتميطها كمياً، بدل السعي وراء اكتشاف وتأويل المعاني التي يعطيها الناس إلى أفعالهم وسلوكياتهم. وقريباً من المصطلحين السابقين، نجد التحليل الكمي الذي يشير إلى "أسلوب يستخدم النمذجة الرياضية والإحصائية، والقياس، والبحث لفهم السلوك، ويعبر عن الواقع بقيم عددية"¹². إنه يوفر للمحللين أدوات لفحص وتحليل الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية المتوقعة. وفي تعريف آخر يُعتبر التحليل الكمي "عملية جمع وتقييم البيانات القابلة للقياس والتحقق، مثل الإيرادات، وأسهم السوق، والأجور، من أجل فهم سلوك وأداء الأعمال"¹³. ورغم أن هذا التعريف يرتبط أكثر بعالم المال والإقتصاد والتجارة، إلا أنه يؤسس "كمياً" لمدخل الاختيار العقلاني Rational Choice في صنع القرار بصفة عامة، سواء في الإقتصاد أو في السياسة أو في الحياة الاجتماعية بشكل عام، إذ تُمكن التقنيات الكمية الباحثين أو صناع القرار من إجراء أفضل التقديرات وتقليل المخاطر المرتبطة بعملية صنع قرار معين. والتحليل الكمي هو عملية لاحقة تأتي بعد عملية التكميم، إذ تبدأ بعد أن ينتهي الباحث من جمع البيانات

⁹ Jencik Alicia, op.cit, p507.

¹⁰ Abraham Peter. M, Between the Perils and the Opportunities: Exploring the Strategies for Overcoming the Challenges of Quantitative Technique in Political Science Research, Journal of Black Political Research, Issue 2, Article 5, 2018, p4.

¹¹ Rahman Md Shidur, The Advantages and Disadvantages of Using Qualitative and Quantitative Approaches and Methods in Language "Testing and Assessment" Research: A Literature Review, Journal of Education and Learning, Vol 6, No 1, 2017, p105.

¹² Kenton Will, (2020), Quantitative Analysis, <https://bit.ly/2HP4toZ>, (30/10/2020).

¹³ Corporate Finance Institute (CFI): What is Quantitative Analysis?, <https://bit.ly/35Q4uB7>, (30/10/2020).

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

التي تم تكميمها. ويستهدف التحليل هنا تنظيم وترتيب وتصنيف هذه البيانات بصورة علمية، تساعد الباحث في الكشف عن العلاقات السببية بين الظواهر، حتى يمكن التوصل إلى تفسير علمي لها¹⁴. وبغض النظر عن أي المصطلحات السابقة استخدمنا، المنهج الكمي أو البحث الكمي أو التحليل الكمي، فإن التكيم بالنسبة لها يعتبر العملية الأساسية والأولية التي تسبق وتحدد في الوقت نفسه الخطوات اللاحقة. بيد أن التكيم، كما ذكرنا في المقدمة، لا ينفصل عن وجهة النظر الفلسفية والمعرفية التي يُعبر عنها، لذا سنبحث في العنصر الموالي التبريرات التي تسوقها فلسفة الوضعية لإمكانية تكيم الظواهر السياسية.

المبحث الثاني: تبريرات الفلسفة الوضعية لإمكانية تكيم الظواهر السياسية

إن البحث في تبريرات الفلسفة الوضعية لإمكانية تكيم الظواهر السياسية هو، في الحقيقة، بحث في جذور ومبادئ التصور الفلسفي الوضعي، لما ينبغي أن تتبناه العلوم الاجتماعية من مناهج وأساليب وتقنيات تُستخدم في دراسة مختلف الظواهر.

يرافع الوضعيون، ابتداءً، عن فكرة ارتباط مناهج البحث بالإبستمولوجيا، إذ يجادل جون كرسويل أن أي إبستمولوجيا هي "نظرية من نظريات المعرفة مستبطنة في طوايا أي منظور فكري، وهي التي تشكل كافة جوانب العملية البحثية"¹⁵. تعمل الإبستمولوجيا هنا كدليل لتحديد ما يشكل الحقيقة، وكيف يتم تعريف الأدلة وتقييمها، وكيف يتم استخلاص النتائج من عملية البحث¹⁶. إنها ترشدنا إلى ما يمكن معرفته، وفي الوقت نفسه كيفية أو منهج معرفته. ودون شك أو جدال، تعتبر الإبستمولوجيا الوضعية أساس المنهج الكمي¹⁷.

تاريخياً، يرجع ارتباط المناهج الكمية في العلوم الاجتماعية بالفلسفة الوضعية إلى ما سُمي بعصر التنوير Enlightenment. ويُعد الرياضي والفيلسوف الفرنسي كوندورسيه أول من صاغ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بطريقة واضحة ودقيقة، فكرة أن علم الاجتماع يجب أن يكون بمثابة "رياضيات اجتماعية" مبنية على دراسات كمية، شاملة، وموضوعية¹⁸. ثم تبعه في ذلك أوغست كونت

¹⁴ ناجي بدر إبراهيم، مرجع سابق، ص32.

¹⁵ شارلين هس وبيبر باتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص61.

¹⁶ Katelyn E. Stauffer and Diana Z. O'Brien, op.cit.

¹⁷ شارلين هس وبيبر باتريشيا ليفي، مرجع سابق، ص50.

¹⁸ Maria, Cecília de Souza Minayo (2017): Limits and Possibilities to Combine Quantitative and Qualitative Approaches, <https://bit.ly/37Aeelz>, (23/10/2020).

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

التي دعا إلى "فيزياء اجتماعية" من خلال مؤلفه "محاضرات في الفلسفة الوضعية" الذي كان ظهور أول أجزائه في العام 1830. وإميل دوركايم الذي كان له الفضل الأكبر في رسم المعالم المنهجية لعلم الاجتماع الحديث، من خلال مؤلفه "قواعد المنهج الاجتماعي" الذي ألفه في العام 1895.

يجادل الوضعيون أنه من الناحية الإستمولوجية تعتبر الحقائق الاجتماعية منفصلة عن إرادة الأفراد، ومستقلة عن العملية البحثية، وبالتالي يمكن النظر إليها وتحليلها على أنها أشياء تتمتع بوجود موضوعي، وتعكس وجود علاقات سببية وقوانين تحكمها¹⁹. وهذا يعني من الناحية المنهجية إمكانية إخضاعها للدراسة الكمية والتعبير عنها كمياً، باستخدام مختلف أدوات القياس والإحصاء.

ومن الناحية الأنطولوجية يعتقد الوضعيون أن العالم الاجتماعي له وجود مستقل عن الأفراد الذين يعيشون فيه، عكس البنائيين الذين يعتقدون أن الواقع هو نتاج عمليات اجتماعية معقدة يجب فهم معناها²⁰. وهذا يعني إمكانية تجريد الظاهرة الاجتماعية من صفات الخصوصية والنسبية، والتوجه نحو تعميم الخصائص والمفاهيم المستخلصة بشأنها، وإخضاع متغيراتها إلى القياس الكمي والتحليل الإحصائي. وتمكن باحثين مختلفين من دراسة المتغيرات نفسها، ومن معالجة وتحليل البيانات نفسها، بالأدوات والمناهج نفسها، قصد التحقق من تطابق النتائج المتوصل إليها.

ومن الناحية المنهجية²¹، تتجسد مبادئ الوضعية في البحث من خلال التمكن من فحص العلاقات السببية القائمة بين المتغيرات المختلفة في اختبار الفرضية، وتعلب أداة المقارنة هنا دوراً أساسياً في تحديد هذه العلاقات وتصنيفها. وإلى جانبها توفر الأداة الإحصائية إمكانية فحص الأدلة والتحقق منها، عن طريق التحليلات الكمية والقياس²².

لقد لخص وليد عبد الحي الأبعاد الفلسفية الثلاثة للوضعية في تبرير استخدام المناهج الكمية في دراسة الظواهر الاجتماعية، بقوله أن البعد الإستمولوجي، الذي يعتبر أن الحقيقة موضوعية، وأن كلاً من الباحث والظاهرة المبحوثة كيانات مستقلان عن بعضهما، يضمن عملية قياس المتغيرات دون تأثرها بذاتية

¹⁹ Boucherf Kamel, Méthode Quantitative vs Méthode Qualitative?: Contribution a un Débat, les cahiers du cread, No 116, 2016, p13.

²⁰ Ibid, p12.

²¹ هناك فرق بين المنهجية والمناهج، حيث تعمل المنهجية، بما هي "نظرية وتحليل لكيفية عمل أو إجراء البحث"، كقوة توجيهية في مقارنة عملية البحث، بما في ذلك طرح الأسئلة، وجمع البيانات، وتنفيذ المشروع. لا تتطلب المنهجية أسلوباً معيناً للتحليل، بل تُوجه الباحثين إلى كيفية إجراء التحليل. وهي بذلك تختلف عن مفهوم المناهج التي هي التقنيات المستخدمة لجمع البيانات وإنتاجها وتحليلها. يمكن القول أن المقاربة المنهجية للبحث هي التي تُوجّهنا إلى اختيار أنواع المناهج المستخدمة في البحث. انظر في ذلك:

Katelyn Stauffer and Diana O'Brien, op.cit

²² Boucherf Kamel, op.cit, p14.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبدير الوضعي

الباحث؛ والبعد الأنطولوجي، الذي يعتبر أن الظاهرة الإجتماعية لها وجود مادي منفصل عن الإنسان، يضمن إمكانية الدراسة العلمية لها؛ وأن البعد المنهجي (المنهج الكمي)، الذي يركز على البعدين السابقين، يضمن القدرة على تفكيك الظاهرة الإجتماعية إلى عدد من المؤشرات القابلة للقياس، أو العمل على تطوير المؤشرات الكيفية إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي²³.

إن تبني منطلقات الفلسفة الوضعية في البحث، هو ما يُبرر ويجعل من عملية تكميم الظواهر الإجتماعية وإخضاعها لقواعد المناهج الكمية أمراً ممكناً. وأولى هذه القواعد وأهمها هي وجوب اختيار مفاهيم يمكن ملاحظتها بدلاً من مفاهيم غير قابلة للملاحظة كلما أمكن ذلك. فالمفاهيم المجردة وغير الملاحظة غالباً ما تستخدم في نظريات العلوم الإجتماعية، ورغم أنها تلعب دوراً مفيداً في صياغة النظرية، لكنها يمكن أن تكون عائقاً أمام التحقق التجريبي من النظريات والفرضيات، ما لم يكن بالإمكان ملاحظتها وتعريفها بشكل مباشر، أو على الأقل من خلال آثارها التي يمكن ملاحظتها وقياسها²⁴. ولا يمكن القول هنا أن مفاهيم مثل النوايا أو الدوافع غير مهمة في دراسة الظاهرة الإجتماعية، ولكن يجب التأكيد على أن معيار التفسير في أي علم ينحصر لأن يكون وضعياً- تجريبياً، هو مبدأ التحقق التجريبي Empirical Verification أو مبدأ التفتيد Falsification كما يجادل به كارل بوبر. فمحاوله العثور على دليل تجريبي لمفاهيم مجردة وغير قابلة للقياس وغير قابلة للملاحظة ستثبت بالضرورة أنها أكثر صعوبة وأقل نجاحاً من العديد من المفاهيم المحددة والملموسة التي تم تصورها بشكل غير كامل. فكلما كانت مفاهيمنا أكثر تجريدياً، كلما كانت الآثار الدالة عليها والتي يمكن ملاحظتها وقياسها أقل وضوحاً، وكلما كانت النظرية أقل قابلية للتفتيد²⁵.

ينظر العديد من علماء السياسة، تحت تأثير التقدم الهائل الذي أحرزته العلوم الطبيعية والفيزيائية، وبعض العلوم الإجتماعية التي حذت حذوها كالإقتصاد مثلاً، إلى الوضعية على أنها وسام شرف للباحثين، فهي تمنحهم فرصة تجسيد فضائل الدقة والوضوح والصلابة في أبحاثهم²⁶. في هذا الصدد، يتبنى كل من جاري كينج وروبرت كيوهان وسيدني فيربا، ويتبعهم في ذلك الكثير من العلماء، بشكل واضح مبادئ فلسفة الوضعية في دراسة وتحليل الظواهر السياسية، ويعتقدون أنها سبيل الوصول إلى "التعميم" Generalization الذي يعتبر الهدف الأساسي لكل العلوم الإجتماعية. ويجادل هؤلاء بأنه على

²³ وليد عبد الحى، مرجع سابق، ص26.

²⁴ Johnson James, Consequences of Positivism: a Pragmatist Assessment, Comparative Political Studies, Vol 39, No 2, 2006, p 231.

²⁵ Ibid, p 231.

²⁶ Ibid, p 225.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

الرغم من وجود العديد من أنماط البحث المتنوعة، إلا أن البحوث السياسية يجب أن تتشارك في "تصميم بحث ينتج عنه استنتاجات صحيحة حول الحياة الإجتماعية والسياسية"²⁷. وبطبيعة الحال، فإن قوام وأساس هذا التصميم هو الإعتماد على المناهج الكمية.

المبحث الثالث: تطبيق المناهج الكمية في تحليل الظواهر السياسية

ترتبط مسألة تطبيق المناهج الكمية في دراسة وتحليل الظواهر السياسية بجدال المناهج القائم في العلوم السياسية، والذي يدور حول فهم المقصود بكلمة "العلم"، وما إذا كان هناك، أو يمكن وينبغي أن يكون، إصدار أو نسخة version واحدة فقط من العلوم في مجال الدراسة الذي نسميه العلوم السياسية. في هذا الصدد، يدافع الوضعيون عن فكرة أن معايير العلم التي تركز عليها العلوم الطبيعية، والتي يتبناها الإقتصاد مثلاً، هي التي ينبغي أن تتبناها العلوم السياسية²⁸، بدعوى أن وحدة العلم تقتضي وحدة المنهج، والمنهج المقصود هنا هو المنهج الكمي بطبيعة الحال. بينما يذهب أنصار الإتجاه الرفض لتكريم الظواهر السياسية إلى اعتبار أن النموذج الكمي لا يمكن أن يكون أساساً للبحث في كل ظواهر أو جوانب العلوم السياسية²⁹. ذلك أن جزءاً كبيراً من مفاهيمها ومتغيراتها لا يمكن إخضاعه لعمليات التكريم والتحليل الكمي.

وبعيداً عن هذا الجدل، إذا عدنا إلى واقع الدراسات والبحوث في العلوم السياسية، فإن تطبيق المناهج الكمية في دراسة السياسة قد بدأ في وقت مبكر من العام 1919، وعرفت هذه المناهج قبولا وانتشاراً بطيئاً في الأوساط الأكاديمية السياسية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التخصص بعد الثورة السلوكية في الستينيات، عندما أصبح علماء السياسة يهتمون بشكل متزايد بفهم أسس السلوك السياسي الفردي³⁰.

يتحدث غاري كينج عن خمس مراحل مر بها تطور التحليل الكمي واستخدام المناهج الكمية في العلوم السياسية، ساهمت كل مرحلة وما زالت تساهم في تطور الحقل العلمي للسياسة، حتى وإن لم يصل بعد إلى الهدف المطلوب. وهذه المراحل هي³¹:

²⁷ Ibid, pp 225-226.

²⁸ Yanow Dvora, Interpretive Empirical Political Science: What Makes This not a Subfield of Qualitative Methods, Qualitative & Multi - Method Research, Vol 1, No 2, 2003, p9.

²⁹ George Thomas, The Qualitative Foundations of Political Science Methodology, Perspectives on Politics, December 2005, Vol 3, No 4, p855.

³⁰ Katelyn Stauffer and Diana O'Brien, op.cit.

³¹ King Gary, On Political Methodology, Political Analysis, Vol 2, 1991, pp 3- 9.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبير الوضعي

المرحلة الأولى: بدأ علماء السياسة لأول مرة باستخدام التحليل الكمي بشكل ثابت خلال العشرينيات من القرن الماضي، ومثل هذا الإستخدام المرحلة الأساسية الأولى في تطوير مناهج علمية تتبنى القياس والتكميم. وكان من الواضح أنه لا يمكن للمرء أن يستخدم المناهج والأساليب الكمية بدون بيانات لتحليلها، ولا نمذجة للسياسة بدون دليل تجريبي منهجي. لذلك، بدأ العلماء يجادلون بأن الفرضيات حول الظواهر السياسية يمكن ويجب التحقق منها. فعلى سبيل المثال، كتب لورانس لويل في العام 1910 قائلاً: "إن المختبر الرئيسي للعمل الفعلي للمؤسسات السياسية ليس المكتبة، بل العالم الخارجي للحياة السياسية. هناك يجب البحث عن الظواهر ... فكثيراً ما يتم تكرار العبارات في كتاب تلو الآخر دون أي محاولة جادة للتحقق".

لقد اعتمد علماء السياسة الكمّيون الأوائل على الملاحظة التجريبية المباشرة باعتبارها متميزة عن جمع البيانات. ومع ذلك، فقد ثبت أنها وسيلة غير مناسبة لتنظيم وفهم "العالم الخارجي للحياة السياسية". كان هذا المجال، ببساطة، كبيراً للغاية، بحيث لا يمكن دراسته بفعالية مع الملاحظة المباشرة. وهكذا، تحول علماء المنهج إلى جمع البيانات بشكل منظم، وهو اتجاه اكتسب زخماً كبيراً خلال عشرينيات القرن الماضي، حيث كتب تشارلز مريام في العام 1921 قائلاً: "إن الإحصائيات تزيد من طول وعرض نطاق ما يشاهده الملاحظ، مما يمنحه أعياناً لا تعد ولا تحصى، وتجعل من الممكن استكشاف المناطق التي تم وصفها ورسمها بشكل غامض". كان لهذا الاهتمام الجديد بجمع البيانات نتيجتان مهمتان في النهاية: أولاً، أدى إلى توسيع النطاق المحتمل للقضايا التي يمكن لعلماء السياسة معالجتها؛ ثانياً، أثار توفر البيانات الهائل تساؤلات حول أفضل السبل لاستخدامها، وهي جوهر المنهجية السياسية. على الرغم من أن التقنيات لم تكن مفهومة تماماً، واستخدمت على نطاق واسع حتى سنوات عديدة لاحقة، فقد جرب علماء السياسة لأول مرة التقنيات الإحصائية خلال هذه الفترة المبكرة، بما في ذلك الارتباط، والتراجع، وتحليل العوامل.

المرحلة الثانية: شهدت هذه المرحلة تطوراً مهماً في منهجية العلوم السياسية، تمثل في قيام "الثورة السلوكية" في أواخر الستينيات. وخلال هذه الفترة، زاد استخدام المناهج الكمية في البحوث والدراسات بشكل كبير. ففي غضون خمس سنوات فقط، زادت نسبة المقالات في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية APSR التي تستخدم البيانات والأساليب الكمية من أقل من الربع إلى أكثر من النصف. لقد قام السلوكيون بتعميم فكرة التكميم أو القياس الكمي، وطبقوها على العديد من الموضوعات الجديدة، ولعبوا دوراً مهماً في توسيع نطاق التحليل الكمي.

المرحلة الثالثة: شهدت هذه المرحلة زيادة في الإعتماد على البيانات الأصلية Original Data بدلاً من البيانات الناتجة تلقائياً عن العمليات السياسية. فبينما يمكن استخلاص بيانات الانتخابات من العملية الانتخابية نفسها، فإن مفاهيم مثل التمثيل والسلطة والأيدولوجية تتطلب عمليات قياس أكثر نشاطاً وإبداعاً. قبل الستينيات، اعتمدت المقالات الكمية في الغالب على البيانات المنشورة من الحكومة أو الأعمال التجارية Business. وبعدها حدث تغير طفيف في اتجاه الإعتماد بشكل أكبر على البيانات الأصلية. والقفزة الكبرى في هذا الإتجاه، حدثت في منتصف السبعينيات، حيث تضاعف عدد المقالات الكمية التي تستخدم البيانات الأصلية بدلاً من البيانات الحكومية. وقد كان لها أثر بالغ في تاريخ العلوم السياسية الكمية. إذ لم يعد المحللون الكميون يقتصرون على مجالات الدراسة التي تم تجميع مجموعات البيانات الخاصة بها بشكل روتيني.

وبالقدر نفسه من الأهمية، تم استخدام المفاهيم النظرية في تصميم جهود جمع البيانات. وهكذا، جسدت هذه البيانات محتوى سياسياً كان من الصعب جداً دراسته بوسائل منهجية في السابق. لقد تم توسيع النطاق المحتمل للتحليل بشكل كبير، فعلى سبيل المثال استخدم الباحثون تحليلات المحتوى وتعداد الأحداث لتجميع البيانات في مجال العلاقات الدولية، وقد مكّنهم ذلك من مقارنة العديد من المواضيع بمناهج وأساليب كمية، مثل البحث في أسباب الحرب، وتأثيرات الإنفاق العسكري على ردع أو إثارة الصراع الدولي، ودور المعاملة بالمثل في سلوك الدول.

المرحلة الرابعة: حدث التطور الرابع في تاريخ المناهج الكمية في العلوم السياسية في أواخر السبعينيات، مع زيادة هائلة في استيراد المناهج الكمية الجديدة من التخصصات الأخرى. ومع ذلك، فقد كانت هذه المناهج "جديدة" فقط في العلوم السياسية، لأنه قد تم تطويرها من قبل علماء في تخصصات أخرى. إن لعملية استيراد المناهج من العلوم الأخرى مزايا وعيوب، فقد قدمت المناهج المستوردة وسيلة لإصلاح عدم التوازن جزئياً بين البيانات الغنية بالسياق السياسي والمناهج التي لم تكن متطورة بما يكفي للاستفادة الكاملة من هذه البيانات. في المقابل، ولأنه تم تبنيها من تخصصات أخرى دون تعديل أو تكيف جوهري، فإن المناهج المستوردة لم تكن مناسبة للحصول على جميع المعلومات المفيدة من البيانات السياسية.

المرحلة الخامسة: بالإضافة إلى التطورات الأربعة السابقة في منهجية العلوم السياسية: جمع البيانات (عشرينيات القرن الماضي)، نمو المناهج الكمية (أواخر الستينيات)، مفاهيم القياس (منتصف السبعينيات)، واستيراد التقنيات الإحصائية (أواخر السبعينيات)، هناك تطور خامس مهم، حيث بدأ علماء

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

المنهجية السياسية في الثمانينيات في حل المشكلات المنهجية بشكل صريح، وتقييم وتحسين طرق القياس المخصصة السائدة، والعمل على ابتكار مناهج إحصائية جديدة، على الرغم من صعوبة المهمة. يذهب دعاة تطبيق المنهج الكمي في دراسة الظواهر الاجتماعية، ومنها السياسية، إلى أن الوضع الذي يواجهه علماء الاجتماع اليوم، من حيث تعقد الظاهرة الاجتماعية، وتعدد متغيراتها بشكل لا يمكن حصره، واستعصاؤها عن الخضوع للقياس الكمي بشكل كامل، يُماثل موقف علماء الطبيعة في بداية تأسيسهم لعلوم الطبيعة والفيزياء. وبالتالي لن تنتهيهم كل العقبات السابق ذكرها من تطوير مناهجهم الكمية واختراع أخرى من أجل مزيد من العلمية في أبحاثهم ودراساتهم³².

المبحث الرابع: حدود التكميم والتحليل الكمي للظواهر السياسية

يُعدُّ الرافضون لتطبيق المناهج الكمية في دراسة الظواهر السياسية أسبابا كثيرة لرفضهم. منها ما يتعلق بطبيعة الظاهرة الاجتماعية في حد ذاتها، وبموقفنا الفلسفي والمعرفي من كيفية دراستها. ومنها ما يتعلق بطبيعة المناهج الكمية وأدواتها وأساليبها، وكيفية استخدام وتعامل الباحثين معها. ومنها ما يتعلق بنتائج تطبيقها في دراسة الظواهر السياسية إلى حد الآن.

لقد جادل ماكس فيبر مطولا أن هناك فروقا جوهرية بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية تحول دون إخضاعها لقواعد المنهج العلمي نفسه، فنمط العلاقات السائدة في المجتمع تتميز بأنها نتاج التفاعلات الإرادية التي تحدث بين أفراد المجتمع، وهي التي توجه سلوكياتهم وتحكم أفعالهم. وهي لا تخل من القصدية أو الغائية، ومن السياقية، ومن المعنى. وهذه المكونات الثلاثة للفعل الاجتماعي لا يمكن إدراكها وفهمها بمناهج العلم الطبيعي وفي مقدماتها المناهج الكمية. وعلى خطى فيبر، انتقد بينيريم سوروكين بشدة ما أسماه بـ "هوس العدد" أو "جنون الكم" في الدراسات الاجتماعية³³. وذلك حينما اعتبر المنهج العلمي المرتكز على قاعدة التكميم هو أساس البحوث الاجتماعية.

والمنطلق الفلسفي والأنطولوجي والمعرفي (الإبستمولوجي) لدعاة رفض التكميم يجد أسسه في وجهة النظر التأويلية Hermeneutics، أو بشكل أوسع في فلسفة ما بعد الوضعية Post Posivitism وموقفها من مفهوم العلم "الاجتماعي" وطبيعة المناهج الواجب اتباعها في الدراسات الاجتماعية. إذ يجادل التأويليون أو ما بعد الوضعيون أن الحقيقة، من الناحيتين الفلسفية والأنطولوجية، ليس لها وجود

³² السملوطي نبيل محمد توفيق، الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية، دار المطبوعات الجديدة للطباعة والدراسات والنشر، الإسكندرية، ص84.

³³ المرجع نفسه، ص88.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبدير الوضعي

موضوعي وخارجي عن الذات الإنسانية الباحثة عنها، بل إنها توجد بداخل هذه الذات نفسها، إنها من طبيعة علائقية تتخلق في العلاقات والتفاعلات الإجتماعية التي تحدث بين مختلف الذات³⁴. وهذا ما يجعل منها بناءً اجتماعياً، يرتبط بالمعنى وبالفهم الذي يُعطيه ويتداوله الأفراد عنها. وانعكاسات ذلك من الناحيتين الإستمولوجية والمنهجية، أن تتسم الحقيقة الإجتماعية بالذاتية، والنسبية، والتغير، والخصوصية الثقافية، والسياقية، والتعددية، .. إلخ. وهذا ينفي إمكانية إدراكها بشكل يقيني، أو إمكانية أن يحوزها شخص ما بشكل مطلق، أو إمكانية تعميمها وصياغتها في شكل قوانين، أو إمكانية أن يتصف الباحث عنها بصفات الحيادية والموضوعية. ومناهج إدراكها والوصول إليها يجب أن تتلاءم مع طبيعتها، لذا فإن المناهج الكمية قاصرة عن على أن تقيس المعنى وتحوله إلى معطيات كمية.

والى جانب الاعتراضات السابقة، هناك عوامل أخرى تحول دون نجاح عمليات التكميم والتحليل الكمي للظواهر السياسية. يتحدث هنري برادي ورفاقه عن مشكلة إخضاع المفاهيم للتكميم أو القياس الكمي. فعلى سبيل المثال، يتطلب وجود هوية عرقية أن يعتقد جماعة من الناس أن لديهم هوية، ويتطلب ذلك أن يعتقد الآخرون أن أعضاء الجماعة هذه لديهم تلك الهوية، ويتطلب أن يعتقد أفراد الجماعة أن الآخرين يعتقدون أن لديهم تلك الهوية، وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن أي تحليل لموقف ما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط ما يفكر فيه كل شخص عن نفسه، ولكن ما يفكر فيه كل شخص عن الآخر، وما يعتقد كل شخص عن الآخر، وما إلى ذلك³⁵.

- وتذهب مادلين غراويتز إلى أن هناك العديد من العقبات التي تواجه عمليات التكميم، منها³⁶:
- الأخطاء المتعلقة بجمع البيانات والمعلومات. فقد تكون هناك استقصاءات تقدم معلومات خاطئة عن انتماء أفراد العينة الديني أو السياسي أو مستواهم الثقافي، أو أعمارهم وأمكنة ولادتهم... إلخ.
 - المعلومات المتعلقة بالنوايا غير دقيقة وغير ثابتة، ولا يمكن التأكد من صدقيتها، مثل آراء المواطنين حول استفتاء ما.
 - النقص في دقة أدوات جمع البيانات أو في سوء تصميمها واستعمالها، كطبيعة الأسئلة المعدة في الاستبيانات والمقابلات.
 - الأخطاء المتعلقة بالعامل البشري، حين القيام بعملية جمع البيانات.

³⁴ شارلين هس وبيبر باتريشيا ليفي، مرجع سابق، ص55.

³⁵ Brady Henry E, Collier David, and Janet M. Box-Steffensmeier (2013): Overview Of Political Methodology: Post-Behavioral Movements and Trends, <https://bit.ly/31Gf7FI>, (18/10/2020).

³⁶ غراويتز مادلين، مرجع سابق، ص.ص31-33.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

وتضيف غراويتز، في موضع آخر، مشكلة الملاحظة المكتملة أو التكميم الموجه، فالباحث لا ينطلق من فراغ، وإنما يبني بحثه على مقدمات ضرورية، قد تكون مفهوما، أو فرضية، أو تصنيفا. ويُرجَّح في الغالب أن تكون هذه من طبيعة نوعية qualitative، وهكذا يمكن أن ينطلق البحث الكمي من مقدمات نوعية³⁷. في هذا الصدد، يمكن العودة إلى الحكاية الشهيرة التي يرويها كارل بوبر، أنه بدأ مؤتمراً في فيينا من خلال مطالبته طلاب الفيزياء بأخذ أقلام الرصاص والورق وتسجيل ملاحظاتهم بعناية. سألهم الطلاب عما يريدون أن يلاحظوه ولأي غرض؟ الشيء نفسه هنا ينطبق على التكميم والقياس، فبدون تحديد ما نريد قياسه وتكميمه ولأي غرض، لا يمكن القيام بهما³⁸.

يتحدث نبيل السملوطي عن مشكلة النظر إلى المناهج والأساليب الإحصائية كقوالب جاهزة للإستخدام في العلوم الإجتماعية، ويلفت انتباه الباحثين الذين يميلون إلى استخدام المناهج الكمية في دراسة الظواهر الإجتماعية، ومنها السياسية، أن لا يتوقعوا الحصول على نماذج منها جاهزة داخل المراجع الرياضية³⁹. ويتحدث تشارلز راجين عن مشكلة الإستدلال السببي الإحصائي من أجل عمليات المقارنة والتعميم، حيث أن الظواهر الإجتماعية تفتقد إلى عنصر التجانس أو التماثل، وبالتالي فإن التحليلات الكمية غالباً ما تُخفي الاختلافات الجوهرية بين الحالات المدروسة⁴⁰. وفي الإتجاه نفسه، يؤكد جون جيرينج أنه يتم فقدان شيء ما بشكل عام في عملية اختزال المعلومات النوعية إلى بيانات كمية، لأن المناهج الكمية تجبر الباحث على أن يتجاهل الجوانب الفريدة لكل ملاحظة نوعية لجعلها قابلة للمقارنة⁴¹.

وتؤكد إيسيا جينشيك أن الباحثين الكميين يعالجون جميع الحالات الدراسية كما لو كانت متشابهة، بحيث يتم تحويل مفاهيمها المعقدة ومتغيراتها المتعددة إلى أرقام. ونتيجة لذلك، فإن هذه الحالات تفقد خصائصها الفريدة والتميز بعضها عن بعض. إن هذا يجعل من المناهج الكمية متحيزة بطبيعتها (بالرغم أنها تدعي خلاف ذلك)، ويجعلها غير سياقية non contextual. فعدم الإهتمام بالاختلافات والخصائص الثقافية المميزة للمجتمعات والفئات الإجتماعية ومعاملتهم على قدم المساواة هو نفسه تحيز (على سبيل المثال الحقوق والحريات داخل وبين المجتمعات). وعزل الظاهرة المدروسة عن سياقها

³⁷ المرجع نفسه، ص 67.

³⁸ Furlan Reinaldo, Reflections on method in human sciences: quantitative or qualitative, theories and ideologies, Psicologia USP, Vol 28, No 1, 2017, p86.

³⁹ السملوطي نبيل محمد توفيق، مرجع سابق، ص 93.

⁴⁰ Thomas George, op.cit, p 857.

⁴¹ Gerring John, Qualitative Methods, Annual Review of Political Science, Volume 20, 2017, p20.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

التاريخي والإجتماعي والثقافي، واختزالها في متغيرات ومؤشرات قابلة للتكميم والإحصاء، هو طمس للظاهرة، وابتعاد عن فهم المعنى الحقيقي لسيورتها وصيرورتها⁴².

ونشر أبراهام موسى بيتر بحثا تحدث فيه عن عدد من المخاطر التي جعلت من التوجه نحو البحوث الكمية قضية خلافية في العلوم السياسية. بعض تلك المخاطر المتصورة تتمثل في:

- **عدم وجود خلفية تحضيرية كمية من قبل علماء السياسة:** على الرغم من المقولة الشائعة أن "الأرقام لا تكذب"، إلا أن الأشخاص الذين يجمعونها ويحلونها ويفسرونها قادرون تمامًا على الكذب باستخدام الأرقام. وهذا ما يجعل من عمليتي التفسير والتعميم موضع شك بالتأكيد، ويطرح مشكلة حيادية ونزاهة وأمانة وكفاءة من يقومون بجمع البيانات⁴³.

- **نجاعة الأدوات الكمية المستخدمة في جمع البيانات:** إن النتائج المتحصل عليها من استخدام الأدوات الكمية تكون في الغالب محدودة، لأنها تقدم أوصافاً رقمية بدلاً من سرد مفصل عن الحالات المدروسة، وبالتالي توفر بيانات أقل تفصيلاً لا تُمكن من الفهم الكافي لها. وهذا يؤدي إلى الاستخدام الحصري للتقنيات الكمية بين علماء السياسة⁴⁴.

- **البيئة العنيفة:** من الصعب للغاية جمع البيانات الكمية من مناطق الحرب التي تتميز بانعدام الأمن والأوضاع المتقلبة، إذ لا يمكن إجراء المقابلات والاستبيانات في مثل هذه الظروف. وإذا ما أُجريت، فإن نتائجها يمكن أن تكون مُضللة، بسبب الظروف والحالة النفسية التي سوف يكون عليها كل من الباحث والمبحوث في الوقت نفسه. لقد لوحظ أن "العنف يزيد من المشاكل المنهجية للتحيز، وصحة القياس، والاستدلال السببي"⁴⁵.

- **مشكلة إجرائية المفاهيم:** تعني الإجرائية عملية تحويل المتغيرات النوعية إلى متغيرات قابلة للقياس. ويتيح النجاح في عملية تحويل المفاهيم إلى مفاهيم إجرائية الوصول إلى مصادر البيانات، لكن تقنيات البحث الكمي لها قدرة محدودة في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى يصبح من الصعب تحديد المفاهيم بشكل فعال، لأن كل شيء يتحول إلى أرقام وأشكال⁴⁶.

وإذا عدنا إلى نتائج تبني استخدام المناهج الكمية في دراسة الظواهر الإجتماعية، بصفة عامة، فقد أشار روبرت ميرتون إلى أن هذا الاستخدام لم يحقق من نجاح سوى نجاح متواضع في مجال الإقتصاد،

⁴² Jencik Alicia, op.cit, p510.

⁴³ Abraham Peter, M, op.cit, p7.

⁴⁴ Ibid, p11.

⁴⁵ Ibid, p12.

⁴⁶ Ibid, p12.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

حيث يقول: "ولما صار هذا الفشل موضوعا للمناقشة، تساءل الناس من فورهم عن إمكان تطبيق المناهج الفيزيائية أصلا على العلوم الاجتماعية، تساءلوا: ألا يمكن أن يكون الإصرار العنيد على تطبيقها هو السبب فيما ظلت عليه هذه العلوم من حالة تدعوا إلى الأسف الشديد؟"⁴⁷. وسخر ماكس فيبر من سعي بعض العلماء إلى تحويل الظواهر الاجتماعية إلى مجرد صيغ رقمية، قائلا: "ماذا يمكن أن يضيف الرقم إلى ظواهر تُفهم من تلقاء نفسها؟ حسبه أن يُدخل التباساتٍ إلى مسائل واضحة، وأن يضيفي المظهر العلمي على أعمال غير علمية"⁴⁸.

يجادل جورج توماس أن العديد من علماء السياسة قد تحولوا إلى السببية المعقدة، باعتبارها أكثر تمثيلاً للعالم الاجتماعي من الاستدلال الإحصائي التقليدي. فغالباً ما ينخرط هؤلاء العلماء في بحوث كلية، أو مقارنات كبيرة، أو وضع السياسة في إطارها الزمني، أو السعي للوصول إلى الآليات السببية التي تقف وراء الظاهرة السياسية. لقد أدرك هؤلاء أن الاستدلال الإحصائي التقليدي لا ينطبق على بعض أهم الأسئلة في العلوم السياسية، ودعوا إلى البحث عن مفردات مشتركة ومجموعة من المعايير لا يمكن العثور عليها في الاستدلال الإحصائي. فإذا كان للعلوم السياسية أن يكون لها منهجية موحدة، فإن تلك المنهجية ينبغي أن تكون أسسها نوعية⁴⁹. وهذه الدعوة تفتح باب الجدل واسعا أمام مسألة إمكانية الجمع والمزاوجة بين المناهج الكمية والنوعية في دراسة الظواهر السياسية.

المبحث الخامس: إمكانية الجمع بين المناهج الكمية والنوعية في دراسة الظواهر السياسية

يعتقد جون جيرينج أن بداية الإنقسام إلى مناهج كمية ومناهج نوعية يرجع إلى مطلع القرن العشرين، حيث انتقلت العلوم الطبيعية، جنباً إلى جنب مع الإقتصاد، بسرعة إلى حد ما ودون الكثير من الجلبة إلى المعسكر الكمي، في حين ظلت العلوم الإنسانية إلى حد كبير نوعية في التوجه، ووجدت العلوم الاجتماعية نفسها في الوسط، فانحاز بعض العلماء إلى أحد المعسكرين، واعتنق البعض الآخر كليهما معاً. لهذا السبب، اكتسب التمييز نوعي-كمي أهمية كبيرة في هذه المجالات، وأهمية قليلة جداً خارجها⁵⁰.

⁴⁷ أبراش إبراهيم، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص84.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص40.

⁴⁹ Thomas George, op.cit, p 863.

⁵⁰ Gerring John, op.cit, p16.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

وبالعودة إلى جوهر هذا الإنقسام، فإن كثيرا من علماء المنهجية يرونه فلسفيا وليس منهجيا. فالإقتراب من الواقع الاجتماعي عن طريق الأدوات المنهجية التي نختارها، لا يمكن أن يتم بمعزل عن الافتراضات الفكرية والنظرية التي على أساسها يتم بناء: تمثيل الكيان الاجتماعي، وسلوك الأفراد، والحقيقة الاجتماعية بشكل عام. يقول موريس أنجرس أنه "على مستوى عام وتجريدي للغاية، فإن المنهج يرتبط بالموقف الفلسفي الذي نتخذه حول مفهوم العالم الذي يحيط بنا"⁵¹. وفي الحقيقة، هذا ما يفسر لماذا تنتج مناهج البحث المختلفة، في هذه الحالة المناهج الكمية والمناهج الكيفية، خطابات مختلفة حول "الواقع الواحد نفسه".

إذن، على أساس التوجه الفلسفي المحدد للخيارات المنهجية، فإنه عادة ما يُنظر إلى المناهج النوعية والكمية على أنهما متقابلان أو متضادان، ويتم تعريف كل منهما في مقابل الآخر. إنهما يعكسان منطقين مختلفين ومتعارضين فلسفياً⁵². وبالتالي لا يمكن الجمع أو المزج بينهما في بحث واحد. يسوق العلماء والباحثون تبريرات كثيرة لعدم إمكانية الجمع أو المزج بين المنهجين في الأبحاث، حيث يؤكد جون جيرينج أنه دائما ما يتم التعبير عن العمل النوعي باللغة الطبيعية، في حين يتم التعبير عن العمل الكمي بالأرقام والنماذج الإحصائية. يستخدم البحث النوعي عينات صغيرة، بينما يعتمد العمل الكمي على التحليل الواسع. يعتمد العمل النوعي على الحالات المختارة بطريقة مدروسة أو هادفة، بينما يستخدم العمل الكمي عينات منهجية (عشوائية). غالباً ما يركز العمل النوعي على أفراد وأحداث وسياقات معينة، أي يهتم بدراسة الحالات الفردية. بينما يركز العمل الكمي على الميزات التي يمكن تعميمها عبر عدد أكبر من الحالات الدراسية⁵³. وفي موضع آخر، يؤكد جيرينج على أن هناك عدم تناسق بين البيانات النوعية والكمية. فيمكن للمرء تحويل البيانات النوعية إلى بيانات كمية، ولكن ليس العكس. فبمجرد تقديم جزء من المعلومات في قالب مصفوفة، يتم فقدان أي جوانب أو خصائص فريدة كانت تميز هذه المعلومات⁵⁴.

وبالنسبة لجورج توماس، فإن العلماء المهتمين بالأبحاث الكمية يعتبرون أن العلم كمسعى موحدًا يتبع قواعد وافتراسات متماثلة، ويرتكز على أهداف مثل التكرار والتراكم والإجماع، وكلها تشير إلى منطق واحد للإستدلال. وعلى النقيض من ذلك، يميل العلماء المهتمون بالأبحاث النوعية إلى اعتبار أن

⁵¹ Boucherf Kamel, op.cit, p11.

⁵² Maria Cecília de Souza Minayo, (2017): Limits and Possibilities to Combine Quantitative and Qualitative Approaches, <https://bit.ly/37Aeelz>, (23/10/2020)

⁵³ Gerring John, op.cit, p18.

⁵⁴ Ibid, p20.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

مناهج العلوم الطبيعية ومناهج العلوم الإجتماعية متميزة ولا يمكن المقايسة بينهما. فمعرفة العالم مُضمنة في الأطر النظرية أو المعرفية أو الأنطولوجية التي بالكاد يمكننا فصل أنفسنا عنها، والأمر نفسه بالنسبة لمناهج وأدوات البحث عنها⁵⁵.

ويرسم لنا جارول مانهايم ورفاقه صورة كاريكاتورية للرفض المتبادل بين أنصار المنهج الكمي وأنصار المنهج النوعي، حيث يعتبر الكميون أن بعض الأعمال النوعية تعتمد على تصورات الباحث الفردي، وركزت على حالات خاصة لا يمكن التحقق منها، وغير مجدية أساساً. وفي المقابل، يرى النوعيون أن المناهج الكمية غير مكتملة في تمثيلها للواقع بحيث تكون مضللة تجريبياً. وفي ظل هذه البيئة، يكذب الباحثون في معسكرات متعارضة، قد تكون متوازنة ولكن منفصلة، في سعيهم وراء المعرفة، أو في مسعاهم إلى تفويض الآخر، ولم تكن العلوم السياسية أبداً محصنة ضد هذه التوترات⁵⁶.

ويمكن سرد العديد من التبريرات الأخرى التي تُدعم وجهة نظر من يرون بعدم إمكانية الجمع بين المناهج الكمية والنوعية. إلا أن التحدي الأصعب، خاصة من الناحية الفلسفية والمعرفية، هو الإتيان بتبريرات تسند موقف الداعين إلى الجمع بينهما.

عند الحديث عن الجمع بين المقاربات الكمية والنوعية في دراسة الظواهر الإجتماعية فإن التساؤل الرئيسي الذي يُطرح هو الطريقة، أي "كيف؟" ولا يبدو أن محاولات اللجوء إلى فلسفة العلم لتقديم مُبررٍ ما سوف تُؤخذ على محمل الجد. وفي ظل بقاء علوم الطبيعة والفيزياء المرجع المعياري لقياس تقدم أي علم من العلوم الإجتماعية، فإن مناهجها سوف تظل كذلك. وبالتالي فإن عملية الجمع بين المناهج الكمية والنوعية سوف تعني هنا أحد توجهين: الأول يحاول تكييف قواعد المنهج النوعي كي تتلاءم مع تفرضه فلسفة الوضعية السائدة في العلوم الإجتماعية؛ والثاني يتبنى نظرة توفيقية وتوليفية بين المنهجين الكمي والنوعي، من خلال الإشتغال على نقاط الضعف في الأول ونقاط القوة في الثاني.

الإتجاه الأول: يتجسد بشكل مشهور في العمل الذي قدمه كل من جاري كينغ، روبرت كيوهين، وسيدني فيريا في العام 1993، والمعنون بـ"تصميم البحث الإجتماعي: الإستدلال العلمي في البحث الكيفي". يرى هؤلاء أن كلاً من مناهج البحث الكمية والنوعية قابلة للمقايسة فيما بينها في ظل المقاربة الوضعية للحياة الإجتماعية. فعلى حد قولهم تعتبر الاختلافات بين التقاليد الكمية والنوعية أسلوبية فقط، وليست مهمة من الناحية المنهجية والموضوعية. وعليه، فالأبحاث الجيدة (كمية أو نوعية) تكون مشتقة من المنطق الأساسي للإستدلال نفسه. يمكن للبحث النوعي أن يتصف بالمنهجية العلمية شرط أن يخضع لـ "قواعد

⁵⁵ Ibid, p17.

⁵⁶ Wesley Jared, (2010), Qualitative Document Analysis in Political Science, T2PP Workshop, Vrije Universiteit Amsterdam, <https://bit.ly/37Ds1YA>, (20/10/2020), p2.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

الاستدلال العلمي" التي يستند إليها البحث الكمي. لقد أتهم أصحاب هذا الإتجاه بأنهم يسعون إلى تطوير "نموذج كمي للبحث النوعي" بناء على فرضية تفترض مسبقاً تفوق الأول على الثاني⁵⁷.

الإتجاه الثاني: يتبنى أصحابه نظرة توفيقية للعلاقة بين المناهج الكمية والنوعية. وقد تم تطوير وجهة النظر هذه بشكل أكثر تماسكاً في مجلد تم تحريره من طرف هنري برادي وديفيد كولبير في العام 2004، بعنوان "إعادة التفكير في البحث الإجتماعي: أدوات متنوعة، معايير مشتركة". جادلوا فيه بإمكانية التعايش بين المناهج الكمية والنوعية ضمن مشروع علمي اجتماعي واسع، يقوم على التوفيق والتوليف بين نقاط القوة في كلا المنهجين. يعتقد برادي ورفاقه أنه من الصعب، في العلوم الإجتماعية، إجراء البحوث النوعية بشكل جيد، ومن الصعب أيضاً إجراء البحوث الكمية بشكل جيد. كل تقليد يمكنه ويجب أن يتعلم من الآخر. هناك نسخة من الحكمة التقليدية ترى أن تحقيق الدقة التحليلية أكثر صعوبة في البحوث النوعية منها في البحوث الكمية. ومع ذلك، فإن إجراء استنتاجات صحيحة حول العمليات السياسية المعقدة على أساس بيانات الرصد أمر بالغ الصعوبة كذلك في البحوث الكمية. لا توجد وصفات سريعة وسهلة للتحليل النوعي أو الكمي، وإزاء هذه التحديات المشتركة طور التقليدان أدوات متميزة ومتكاملة⁵⁸. لقد طالب برادي ورفاقه جميع علماء الاجتماع بصقل وتطوير مجموعة التقنيات المنهجية الموجودة (كمية أم نوعية)، بدل النضال من أجل التفوق المنهجي لأحدهما على الآخر.

في مقابل التوجهين السابقين، هناك من العلماء من يعتقد أن المناهج الكمية مرتبطة بالمناهج النوعية على نحو صميمي، إذ لا يمكن إجراء بحث كمي دون أن يعتمد على معطيات نوعية. فحينما يتعلق الأمر بأسئلة البداية والمفاهيم والفرضيات والنظريات يجد الباحث نفسه مُجبِراً بالعودة إلى فهمه الأولي للعالم الذي يبحث فيه، وهو فهم يعتمد على الأحكام النوعية المسبقة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن نقول أن الديمقراطية تتطلب متغيراً X من أجل تكميته، دون أن نكون واضحين بشأن مفهوم الديمقراطية نفسها. يجادل كل من كولبير وبرادي أن اختيار المفاهيم وبناء النظريات وتصميم البحوث لا يمكن تبريرها من الناحية الكمية، ولذلك دائماً ما تستدعي تبريراً نوعياً⁵⁹.

هناك أيضاً من العلماء من طرح فكرة البحث متعدد الأساليب، حيث يتم تطبيق كلا المناهج النوعية والكمية لمعالجة سؤال البحث العام نفسه. وعلى الرغم من شيوع البحث متعدد الأساليب بشكل متزايد، إلا أن هناك أسئلة جدية حول مدى فعاليته، ومدى تحكم الباحثين في استخدام أدوات وتقنيات كلا

⁵⁷ Ibid, p2.

⁵⁸ Ibid, p3.

⁵⁹ Thomas George, op.cit, p858.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

المنهجين، ومشاكل أخرى تتعلق بالوقت والخبرة والقدرة على التوفيق والتوليف بين النتائج المتولدة عن كلا المنهجين .. إلخ⁶⁰.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن اختيار واستخدام المناهج في البحوث الاجتماعية (السياسية) ليست مسألة تقضيات منهجية، بقدر ما هي استجابة واتساق مع المنطلقات الفكرية والنظرية التي يؤمن بها الباحث ابتداءً، إذ تفرض الطريقة والأدوات المنهجية التي يتبعها الباحث في التعامل مع موضوع بحثه. ويعكس سعي علماء وباحثي العلوم السياسية إلى الإستخدام الواسع والمتزايد للمناهج والتقنيات الكمية في الدراسات والبحوث السياسية، تحت تأثير التوجهات الفلسفية الوضعية، طموحهم في مزيد من علمية التخصص ودقة النتائج وشموليتها وعموميتها، بغية التحكم أكثر في مخرجات العمليات السياسية، من خلال تزويد صناع القرار بفهوم وتفسيرات مبنية على تقديرات كمية، لا على تخمينات فردية. إن واقع البحوث الكمية "السياسية" في العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، لا يعكس ذلك الزخم الذي أثارته وعود الثورة السلوكية في الستينيات بإحداث ثورة منهجية في الدراسات والأبحاث السياسية. ورغم التطورات المنهجية التي عرفها التخصص في الفترات اللاحقة، إلا أن البطء في انتشار وتعميم استخدام المناهج الكمية بين الباحثين، قد أبان عن محدودية وعجز المناهج الكمية في التعامل مع كل المشكلات والأحداث السياسية. يرجع جزء من العجز إلى طبيعة الظواهر السياسية نفسها التي لا تتلاءم مع تقنيات وأساليب التكميم والإحصاء؛ والجزء الآخر يرتبط بالمناهج والأدوات الكمية التي تحتاج إلى تطوير مستمر لما هو موجود، وابتكار أو اختراع أخرى تستطيع التعامل بكفاءة مع المعطيات والخصائص النوعية للظاهرة السياسية.

إن تجاوز مشكلة عجز المناهج الكمية في تزويدنا بفهوم وتفسيرات كافية لما يحدث في السياسة، لا يكون، حتماً، بالإستعاضة عنها بالمناهج النوعية. لكن الدعوة إلى الجمع بينهما بمنطق التجاوز والتوليف بين أفضل ما فيهما، لا يخل من مخاطر. ليس أقلها الوقوع في فخ تكديس النتائج المختلفة، والمتولدة عن مناهج مختلفة، ورصها جنباً إلى جنب.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- أبراش إبراهيم، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

⁶⁰ Gerring John, op.cit, p28.

التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

- السملوطي نبيل محمد توفيق، الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية، دار المطبوعات الجديدة للطباعة والدراسات والنشر، الإسكندرية.
- شارلين هس وببير باتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
- ناجي بدر إبراهيم، الأساليب الكمية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- غراويتز مادلين، مناهج العلوم الاجتماعية: منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة سام عمار، ط1، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 1993.
- Jencik Alicia, Qualitative versus Quantitative Research, in John. T. Ishiyama and Marijke Breuning (eds), 21st Century Political Science: a Reference Handbook, SAGE Publications, 2011, UK.

ثانيا: المقالات

- وليد عبد الحي، تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية، استشراف للدراسات المستقبلية، العدد الأول، 2016.
- Abraham Peter. M, Between the Perils and the Opportunities: Exploring the Strategies for Overcoming the Challenges of Quantitative Technique in Political Science Research, Journal of Black Political Research, Issue 2, Article 5, 2018.
- Boucherf Kamel, Méthode Quantitative vs Méthode Qualitative?: Contribution a un Débat, les cahiers du cread, No 116, 2016.
- Furlan Reinaldo, Reflections on method in human sciences: quantitative or qualitative, theories and ideologies, Psicologia USP, Vol 28, No 1, 2017.
- George Thomas, The Qualitative Foundations of Political Science Methodology, Perspectives on Politics, December 2005, Vol 3, No 4.
- Gerring John, Qualitative Methods, Annual Review of Political Science, Volume 20, 2017.
- Johnson James, Consequences of Positivism: a Pragmatist Assessment, Comparative Political Studies, Vol 39, No 2, 2006.
- Khaldi Kamel, Quantitative, Qualitative or Mixed Methods Research: which Research Paradigm to use?, Lettres et Langues, Vol 10, No 14, 2017.
- King Gary, On Political Methodology, Political Analysis, Vol 2, 1991.
- Rahman Md Shidur, The Advantages and Disadvantages of Using Qualitative and Quantitative Approaches and Methods in Language "Testing and Assessment" Research: A Literature Review, Journal of Education and Learning, Vol 6, No 1, 2017.
- Yanow Dvora, Interpretive Empirical Political Science: What Makes This not a Subfield of Qualitative Methods, Qualitative & Multi - Method Research, Vol 1, No 2, 2003.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- Brady Henry E, Collier David, and Janet M. Box-Steffensmeier (2013), Overview Of Political Methodology: Post-Behavioral Movements and Trends, <https://bit.ly/31Gf7FI>, (18/10/2020).



التحليل الكمي للظواهر السياسية: دراسة في منطق التبرير الوضعي

- Katelyn E. Stauffer and Diana Z. O'Brien (2018), Quantitative Methods and Feminist Political Science, <https://bit.ly/3m3I46c>, (18/10/2020).
- Kenton Will, (2020), Quantitative Analysis, <https://bit.ly/2HP4toZ>, (30/10/2020).
- Corporate Finance Institute (CFI), What is Quantitative Analysis?, <https://bit.ly/35Q4uB7>, (30/10/2020).
- Maria, Cecília de Souza Minayo (2017), Limits and Possibilities to Combine Quantitative and Qualitative Approaches, <https://bit.ly/37Aeelz>, (23/10/2020).
- Wesley Jared, (2010), Qualitative Document Analysis in Political Science, T2PP Workshop, Vrije Universiteit Amsterdam, <https://bit.ly/37Ds1YA>, (20/10/2020).

